

المجتمع المغربي كموضوع للتفكير*

علال الفاسي

أولا بقصد تعارف أفرادها سريعا ما تعقبها روح أخرى تراحمها دون أن تقضي عليها؛ وهي روح التفرع أي تجزئة الجماعة الأولى إلى عدة فروع، وهذه أيضا تجلب روح الجماعة التي تملك الفروع والكتل دون اعتبار لمنازعاتها الخاصة.

وعلى هذا المثال تكون الحب القومي مجتازا مراحل العائلة والعموم و(العشيرة) والوطن دون أن يقضي على مرحلة من تلك المراحل. وكل ذلك من صنع الإنسان لأنه في مصلحة تقدمه وتطوره.

لكن حينما يرجع الأمر إلى الشخص الذي يجب أن يكون العامل الأول فيما يتعلق بتقدمه الخاص لأن له الحرية في اختيار جانبي الخير أو الشر تنعكس الآية؛ لأن تكوين هذه الوحدات المتعاقبة لا يقف عند ضرورة تكوين قوة نفسية عند الفرد تحمله على الاتصال بأعضاء تلك الكتل؛ ولكنها تصل إلى إظهار روح خطيرة تحمله على استعمال تلك القوة في غير صالحه الحقيقي.

وهكذا تكونت في العصر الحاضر فكرة الشخصية المعنوية أو السياسية أو الاقتصادية. للجماعات بصفة مصطنعة، ولكنها خطيرة، حتى أدت إلى تهديد المصالح الفردية التي وضعت هي أول مرة للدفاع عنها، لأنها أصبحت توجه الأفراد لمحاربة بعضهم البعض، وفي الواقع لصالح رؤسائها. وهكذا أصبح الفرد مقهورا مدوسا من طرف الشخصية الجديدة؛ الأمر الذي أدى إلى رفض الامتثال لكل المقدسات التي يقضي بها الوجدان؛ لأن ذلك لا يتفق مع القوانين الخاصة التي تعرضها تلك الوحدات. وأن العلاج الوحيد هو في الرجوع إلى الأساس الذي وضعت من أجله هذه الجماعات، وهو خدمة الفرد؛

الفكر الاجتماعي

يقول الفيلسوف (إيرنست رينان) : «بين غايتي السياسة اللتين هما عظمة الأمة وخير الفرد يقع اختيار الجميع حبا في المصلحة أو تبعا للشهوة وليس هناك ما يدلنا على الرغبة الحقيقية للطبيعة ولا على نهاية الكون، لكننا نحن المثاليين لا نرى الحقيقة إلا في عقيدة واحدة هي الوسطى التي تقضي بأن غاية الإنسان هي بناء وجدان عال، أو كما كانوا يعبرون في الماضي: (الاعتماد على أكبر سحبات الله)».

هذا الوجدان العالي هو الذي يجب أن يملك فكرنا الاجتماعي؛ لأنه بدونه لن نصل إلا إلى الفوضى التي وقعنا فيها نحن من قبل وإلى الفوضى التي وقع فيها الأوروبيون اليوم.

إن أبسط تحليل للنفسية الإنسانية يثبت هذه الصفة الغريبة : (روح التكتل)؛ فبمجرد ما يملك الأفراد صلة تربطهم بعضا مع بعض، ولو كانت هذه الصلة خفيفة ومصطنعة، يجدون جماعة أخرى ليست رابطتها أقوى ولا ألصق بالواقع من رابطتهم. ويشاهد في داخل كل جماعة التحام ناتج عن ظهور كل واحدة من الجماعتين، وبمجرد ما تظهر هذه الروح يتداعى لها شعور في نفس كل فرد هو الخلاف الكلي، ولعل هذا الخلاف أول المظاهر الراجعة لنفسية العامة. إن الإنسان ليحس بمجرد انخراطه في جماعة أو منظمة جديدة كأن شخصية جديدة حلت فيه ووزعت أنانيته تدريجيا إلا حد أنها تخنق في نفسه إلهاماته الفردية، وحتى إرادته تمحى شيئا فشيئا في إشعاعات إرادة رئيسه التي تحل محلها.

إن روح التكتل التي تظهر بين الجماعات الصغيرة

نفكر في الأسباب الحقيقية لهذا الظلم كي نرفعها ، ولكننا نغضب على القوانين القائمة نفسها. وكذلك حينما نحس بضعف في الحياة الزوجية لانفكر في البواعث عليه، ولكننا نحاول استنكار العائلة من أصلها. وهذا الأمر هو نفسه الواقع في الغرب، فإن الذين وقعوا تحت ظلم أشكال متنوعة من الحكومات لم يفكروا في أن فقدان الوجدان هو الذي يمنع تلك الحكومات من إقامة العدل، بل فكروا في أن الحكومة من أصلها خطر على المجتمع، فتكون مذهب الفوضويين وأضرابهم. وحينما أحس بعض الفلاسفة بسيطرة رأس المال لم يفكروا في وسائل للقضاء على أضراره، ولكنهم فكروا في محو الجمعية التي نشأ في وسطها، أي كل أنظمة الحياة من أساسها،

إن للهجوم الغربي على بلادنا أثره في تقوية الاستياء الحاصل من شعورنا بدرجة الانحطاط الذي نحن فيه، وإن ما للمغرب من حضارة متعددة الاتجاه، مختلفة المناهج، وما في الغرب من استياءات ناشئة عن حالة الفوضى الاجتماعية الضاربة أطنابها في ربوعه - كل ذلك يمكن أن يكون سببا في أخطاء كثيرة نرتكبها أثناء تفكيرنا الاجتماعي، لأن المغلوب دائما يتأثر بالغالب ويعلل تفهقه هو بأشياء يحسب أنها غير موجودة إلا عند الفاتحين الأقوياء. وإن في عداد هذه الأخطاء أن نتناسى أمراضنا الخاصة ونبحث عن أمراض أخرى موجودة عند الغرب، ولذلك نبحث لنا عن علاج لا يليق إلا بالمرض الغربي. وهكذا نسقم مجتمعنا بأدوية لا حاجة به إليها بينما يبقى في قبضة المرض الذاتي يفتك به فتكه الذريع.

إن الحضارة الحقيقية هي حضارة الوجدان؛ فما دمنا نحن محتفظين على الأقل بوجدان ضعيف فيجب أن لا نفكر في محوه؛ بل ينبغي أن نعمل على تقويته، فإنه وحده الذي يمكن أن يساعدنا على ترميم ما تهلhel من بنائنا الاجتماعي يجب العمل على صهر الشعب في وحدة اجتماعية كاملة، ولذلك يجب أن نعمل إلى أثر القبلية والسلالية فنقضي عليه قضاء مبرما، ونحول الكل إلى الوضع الطبيعي الذي هو الاهتمام بالأسرة والعموم والأمة؛ فخلق العائلة يجب أن يكون الضمان الكفيل بحياة بيتية هادئة تقوم على الحب والتعاون لتكوين ذرية صالحة. وتبادل الصالح العام يجب أن يسود في كل أفراد العموم لتحسين حالة القرية وتكوين المدينة الفاضلة.

وذلك لا يتم إلا باعتبار الحقيقة التي لا يمكن لأحد إنكارها، وهي أن التطور التقدمي ليس إلا مظهرا من مظاهر القوة الإلهية يتابعه الإنسان بفضل حرية الوجدان التي هي قيمته. وتحويل هذه الوحدات عن معناها الأصلي يعارض كل حرية وتقدم للفرد في اتجاه الكمال النفسي. يجب أن تبقى مراحل التطور الإنساني في تقدم لا يقضي على السابق منها، ويجب أن يكون الكل مشمولا بغاية واحدة وهي هناءة الأفراد وسعادتهم عن طريق تضامنهم العام الذي هو وحده المربي لأنانية كل فرد منهم والمرضي لها.

إن تغيير الأوضاع والدساتير عما وضعت له هو السبب في كل سقوط وقعت فيه الجماعات؛ لأن هذه الأوضاع لا تقع في الغالب إلا لمصلحة الأفراد ولفائدة المجموع المتكامل. ولكن وهم السيطرة وإتباع الشهوات هما اللذان يقضيان على القصد الطيب الأول. إن الذين ينكرون الديانات مثلا لا تجدهم في الغالب ينكرون إلا آثارها التي نشأت عن فكرة الرهينة التي قامت في العصور الوسطى بأعمال ضد المجتمع الإنساني، فعلتها باسم الدين فنار الشعب عليها باسم الدين أيضا. وكذلك الأوضاع السياسية عندنا وعند غيرنا لا يمكن لأحد أن ينكر شكلا من أشكالها لذاته، ولكن للآثار التي تنشأ عنه. إن المستبد يمكن أن يكون عادلا أو جائرا، كما أن الجمهور يمكن أن يكون طاغيا أو مخلصا، ومآل ذلك هو الوجدان الذي يملكه كل واحد منها. ومثل هذا يقال عن الأنظمة العائلية وعلاقة الرجل بالمرأة، فإن روح الأسرة في المجتمعات الإنسانية كلها واحد، ولكن الفساد الخلقي هو الذي يؤدي إلى الخروج عن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه كل زواج، وهو الحب المتبادل، لأن الوجدان يضعف إزاء الاعتبارات الجسمية دون استفتاء للقلوب. إن كل الدساتير السماوية والوضعية وحتى عرفيات القبائل الأفريقية لم ترم إلا لحاجة واحدة وهي تكوين الخلق العائلي، وقد تتناقض تفاصيل الأوضاع أو بعض مظاهرها ولكن المتعمق فيها يجدها تعمل لقصد واحد حسن.

إن الاستياء من آثار بعض الأنظمة أو طغيان القائمين عليها كثيرا ما يؤدي إلى إنكار تلك الأنظمة نفسها والبحث عما يحل محلها. وهكذا حينما نحس بالظلم الواقع في البلاد من طرف القضاء مثلا لا

مبدأ الطائفة الإسلامية الذي هو الأصل الأصيل في أخوة الإسلام، فكل باحث في المجتمع الإسلامي كما هو اليوم يجب أن لا يقع في غلط ابن خلدون، بل يجب أن يهتم بمقدار الصلة الواقعة بين هذا المجتمع وبين الدين الذي ينتسب إليه؛ فالمجتمع الإسلامي حسب قوانين الإسلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الأخوة والتضامن بين الأفراد وخضوع كل واحد لوجدان عال يقتضي الحرية ويستلزم المسؤولية. إن المجتمع المغربي منحط؛ هذا أمر لا شك فيه. وإن الجهود يجب أن توجه لرفع هذا الانحطاط لأن ذلك هو المفتاح الوحيد لفهم الشعب المغربي حقوقه الاجتماعية التي هو محروم منها وبدا أن الشعب المغربي مسلم فيجب أن يعرف أن أعداءه تأمروا عليه حتى أبعدوه عن الجانب الاجتماعي في الإسلام.

يقول (ميشوبلير) : « ليس هنالك دين يحرم مبدئياً العبت والسرقه وأنواع الرشاش مثل الإسلام؛ لكن ذلك كله موجود في المغرب أكثر من غيره من البلدان. فهل يمكن أن تحمل مسؤولية ذلك عن تعقل للإسلام الذي هو دين أخلاقي مثل غيره من الديانات ويزيد عليها بأنه دين اجتماعي؟ إنه لمن الممكن لنا أن نقول إن اليوم الذي يفهم فيه المغاربة حقيقة دينهم لهو اليوم الذي يدخلون فيه من هذا الباب نفسه إلى طريق التنظيف الذي يؤدي بهم إلى المطالبة بحقوقهم الاجتماعية»

إن هذا الباب هو الذي نريد أن ندخله الآن لدرس مشاكلنا الاجتماعية عن طريق الوجدان العالي.

المجتمع المغربي

وإذا كان المهم أولاً هو إصلاح ما فسد من المجتمع الذي نحن فيه فيجب أن ندرس مميزات الشعب المغربي وفقاً لما يفعله عادة رجال الاجتماع المعاصرون؛ لأن تصور الحالة مقدم على معرفة أدوائها، وهذه سابقة طبعاً على البحث عن معالجاتها. يجب أن نلاحظ أولاً مميزات المغاربة النوعية ثم ما يرجع للمميزات العددية أو الكمية ثم نلاحظ حينئذ شكل التناسب بينهما.

واعتبار هؤلاء وأولئك كأعضاء أحياء في مجتمع واحد هو الأمة يجب أن يؤدي بهم إلى شعور عام بتضامن قومي لفائدة الأمة وخير كل واحد منهم. ولتحقيق هذه الغايات يجب أن يسود في مجتمعنا فكر اجتماعي يستند إلى وجدان صحيح ويستمد من خلق الإسلام الذي ندين به وبمثله.

إنه من العبت أن نعتقد أن ما هو جارفي بلادنا من مظالم أو ما نحن متمسكون به من قبائح هو أثر من آثار الإسلام؛ ولكننا بعكس ذلك يجب أن نوّمن بأن تحريف الإسلام وقع في بلادنا منذ زمن بعيد، وأن تعليم الدين نفسه أعطي لنا بالكيفية التي ترضي رجال السلطة والمال من أبناء قومنا أولاً، ثم من الأجانب عنا ثانياً. أن الذي يتتبع تاريخ العلاقات الاجتماعية في المغرب يجد أن تهافت المسلمين الأولين على الفتوحات أدى بكثير من أمراء الإسلام ورؤسائه إلى طمس كل ما هو من صالح الطائفة الإسلامية، وإلى مقاومة كل المصلحين الذين حدثتهم نفوسهم بالعودة إلى الإسلام الصحيح، وأن عديداً من المؤامرات وقعت على الشعب المغربي فمنعته من التربية الصحيحة التي تغرس في وسطه روح الجماعة التي لا تقضي على الفرد ولكن تعطيه أداة للتضامن من أجل تقدمه وازدهاره، إلى أن زجت به في هذه الفوضى الاجتماعية في العائلة وفي المدينة وفي الكيان القومي العام.

وكل ما نشاهده من انحطاط وما نحس به من ظلم ليس إلا من أثر طغيان اللذين كان يجب أن ينفذوا رسالة الإسلام التحريرية فخذلوا ولم يفكروا إلا في الجانب السياسي الذي يخول لهم حق التسلسل وحق الطاعة من المجتمع. وإن الإسلام الذي يقرر حرية الاختيار وحرية الشخص، ويوجب المشورة ويفرض العدل لا يمكن أن يوافق بحال على ما هو جار عندنا باسم الدين أحياناً واسم التقاليد أخرى. إن الإسلام أول دين يعتني بالناحية الاجتماعية اعتناءه بالنواحي الأخرى، ولكن المسلمين لم يضيعوا جانباً من الدين مثلما ضيعوا تلك الناحية. وابن خلدون الذي يعد بحق مؤسس علم الاجتماع لم يهتم بهذا الموضوع اهتمامه بالإجراءات اللازمة لتأسيس مملكة أو دولة ما. إنه لم يفكر قط في أسباب تكوين الجماعة ولا القوانين اللازمة لذلك، وغاب عنه

الاجتماعي المحلي.

وإذا أضفنا لهذا محاولات الاستعمار استغلال هذه الحالة القائمة عرفنا مقدار الخطر الذي يهدد المستقبل القومي إذا لم نهتم به من الآن.

إن وجود لهجات متعددة في أمة لا يضر بها سياسيا ولا يمس وحدتها كأمة؛ لأن عديدا من الأمم تتركب من لغات وعناصر متعددة مثل بلجيكا وسويسرا مثلا، وحتى فرنسا نفسها ما تزال فيها مناطق كاملة تتكلم أسرها بلغاتها المحلية. ولكن الخطر هو من الناحية الاجتماعية؛ لأن اللغة تأثيرها في تحول الذهنية وأثرها في التفاهم بين مختلف الأشخاص وتبليغ فلسفاتهم وهذا الخطر نفسه موجود في فرنسا على الرغم من أن التعليم باللغة الفرنسية في كل الجهات؛ فالفرق بين ذهنية سكان (جزيرة فرنسا) وبين ذهنية الكورسيين أو البروطانيين عظيم جدا لا يكاد يخفى على أحد، وإن هذه ناحية يجب أن تعالج بالطريقة التي سنتعرض لها في فصل آت.

وهناك تميز نوعي أخذ يتكون على الرغم منا، وهو ناشئ عن نوع الاتصال الذي وقع لشعبنا بمختلف الأجناس المتنوعة لغويا؛ فشمال المغرب يتصل بأسبانيا وتنتشر الإسبانية فيه انتشارا فادحا، بينما القسم الأكبر من بلادنا اتصل بفرنسا وأخذ يتعلم لغتها. وبالطبع إن لكل من الجماعتين اللغويتين تقاليد وفلسفات تتسرب إلينا فتحدث تميزا نوعيا في أخلاق قومنا وطبائعهم. وإن إغفال كل ملاحظة من هذا القبيل يؤدي إلى المساس بروافد التطور الاجتماعي من أصله.

ثم إذا عدنا إلى مقياس الذكاء نجد أن المغاربة ليسوا كلهم في مستوى واحد. حقيقة أن القاعدة الاجتماعية تقرر: ((إن الناس يختلفون)) ولكن ذلك باعتبار أفراد الجماعة لا كتلتها. أما عندنا فدرجة الذكاء تختلف قطعا بين العنصر الإفريقي والعناصر الأخرى، الأمر الذي يبين أن ذلك الاختلاف ليس طبيعيا؛ وإنما هو ناشئ عن النقص الثقافي أو الحضاري في هذه الجماعة الطارئة على الوسط المغربي، وذلك يستدعي اهتماما خاصا بكل (ال دراويين) وأمثالهم لرفع مستواهم الذهني. ونعتقد أن إعداد دراسات عامة لهذه الأسر يمكنها أن تنقل الأطفال للدرجة التي عليها سائر أبناء العناصر الأخرى المغربية. وأيما ما كان فالذي تدل عليه إحصاءات النجاح في الامتحانات يبشر بخير متى أخذت الاستعدادات

فإذا اتجهنا لدراسة هذه المميزات وجدنا أن الشعب المغربي متركب جنسيا من أربعة عناصر: هي العرب، والبربر، والإسرائيليون، والأفارقة. ولكن حينما نعود بهذه العناصر إلى أصولها نجد أن العرب والبربر والإسرائيليين كلهم من عنصر واحد؛ لأنهم جميعا امتهدوا في محيط واحد هو محيط البحر الأبيض المتوسط، وأن العنصر الرابع الذي يعتبر من سببا أفريقية السوداء أو مهاجريها قد اختلط مع الثلاثة الأول إلى حد أنه لم يعد هناك فرق في الذهنية العامة بين هؤلاء وأولئك. وإن يمكننا أن نحكم بعد ذلك بأن اتحادا نوعيا قد حصل في دائرة القومية المغربية التي لا تفرق بين البيض والسود. هذا من جهة الانصهار المقبول من كل العناصر الأربعة التي أصبحت جميعا تشعر بأنها مغربية صميمة. فإذا عدنا بهذه الجماعة المنصهرة جنسيا إلى ناحية الدين لم نجد إلا ما يؤكد التكوين القومي؛ لأن أغلبية الشعب المغربي تدين بالإسلام، بينما تدين أقلية لا تتعدى اثنين في المائة باليهودية، فإذا نحن بحثنا عن نسبة التوافق بين اليهود والمسلمين لم نجد هناك فارقا عمليا؛ لأنه برغم ما يمكن أن يقع من تعصب أو اعتزاز فإن مآل ذلك في الحقيقة إلى اعتداد راجع للدار الآخرة أما العلاقات الاجتماعية فليس من مانع من أن يتوافق المواطنون على خلاف ديانتهم في خدمة القضية المغربية مثلا. إن القضية تتوقف فقط على شعور كل فرد بروح المواطنة وتكوين وجدانها في نفسه؛ فإذا اتخذت لهذه الناحية أهبثها أمكن لليهودية أن تؤيدها في ذهنية اليهود كما يفعل الإسلام عند المسلم سواء بسواء. وتؤكد هذه الوحدة بكون المسلمين كلهم على مذهب مالك في الأحكام، والأشعري في الاعتقاد. وإن يمكننا أن نتنبأ بأنه ليس هناك ما يجلب التخالف الاعتقادي بين أفراد الجماعة المغربية.

ويمكننا أن نلتفت إلى جانب آخر من جوانب التمييز النوعي وأعني به اللغة، وهذه هي النقطة التي لم يتم فيها الانصهار الكامل، لأنه على الرغم من كون اللغة العربية هي لغة الدولة المغربية ولغة الإسلام واليهودية في المغرب ولغة التداول والمعاملات بين مختلف العشائر والأركان القومية - فإن عديدا من القبائل المغربية ما تزال متمسكة بلهجتها المحلية التي لا تطلع في جعلها لهجات ثقافة وحياة عامة، ولكنها بالطبع ما تزال تعتبرها لغة الأسرة والتفاهم

اللازمة لتوجيه التعليم توجيهها صحيحا.

أصل من جهة نوع الدخل فهناك بون شاسع بين متوسط الدخل في القرية وبين متوسطه في المدينة؛ الأمر الذي يؤكد عدم توزيع الثروة توزيعا مناسباً بين السكان. وبما أنه ليست عندنا إحصاءات رسمية فيمكننا أن نقول على جهة التقريب إن متوسط الدخل الشهري في المدينة اليوم يتراوح بين العشرة آلاف فرنك والعشرين، بينما هو في القرية يتراوح بين الثلاثة والستة آلاف من الفرنك، مع العلم بأن ثمانية أعشار السكان هم من القرويين.

وإذا درسنا الناحية الصحية وجدنا أن المستوى الصحي لأغلب السكان في القرى وفي المدن دون المتوسط؛ الأمر الذي يدل على انتشار المرض في جميع الطبقات، ثم نرى أن الأمراض في نساء الحاضرة أكثر منها في الرجال، وأن عدد الوفيات في الأطفال يفوق الثلاثين في المائة أحيانا سواء في البادية أو في الحاضرة، كما أن عدد الوفيات في الكبار غير منخفض عن عدد الولادات. ونلاحظ بصفة خاصة أن التقدم في السن ضعف عما كان معروفا في بلادنا في العصور السابقة.

إن العائلات التي يصل أبنائها إلى العشرة من أب وأم واحدة تعد على رؤوس الأصابع، بينما العائلات العقيمة غير قليلة نسبيا. وإن عدد الولائد من البنات أقل في البادية من عدد الذكور. كما أن تعدد الزوجات بما هو أكثر من الأربعة يصل بحسب حدسنا إلى الخمسة في المائة من مجموع الأسر. وأما بما دون الأربعة وفوق الواحدة فربما وصل إلى العشرين في المائة، بينما التسري ما يزال قائما ببقايا الأماء المتحدرات. وكل هذه أخطار تهدد العائلة وتؤدي إلى النقص من السكان.

لا يمكننا أن نعطي الملاحظات القاطعة لاسيما من الوجهة العددية؛ لأن الإحصاء غير منتظم في بلادنا، مع أن كل تصميم اجتماعي مفيد متوقف على معرفة المميزات النوعية والكمية والتوافقية. وهذه إحدى الوسائل الأولية التي يجب أن نعمل للتدقيق فيها، حتى نستطيع أن نحكم حكما باتا مبنيا على معرفة صحيحة بحاضر المجتمع المغربي. على أن للإحصاء فائدة أخرى هي معرفة مقدار السكان، وهل من المصلحة أن يوقفوا عند الحد الذي هم فيه حتى لا يصاب المجتمع بتخمة العدد، أو الفائدة في تركهم يتزايدون والبحث عن وسائل لتنشيط ذلك التزايد؟

إن كثيرا من المؤلفين الفرنسيين يؤكدون تكاثر سكان المغرب، وليس من مانع أن يكون ادعائهم صحيحا باعتبار ما حصل من أمن في البلاد، ولكن الذي لا شك فيه أن ما يدعون ليس مبنيا على إحصاء مدقق؛ بل إنهم يعتمدون على بطاقات التمويل أحيانا وأخرى على ارتفاع كمية السكر أو الشاي المجلوب من الخارج مثلا؛ فأنا وقد نشأت في عهد النظام الحاضر لا أذكر أبدا أن إحصاء رسميا وقع عندنا بفاس؛ رأيت إعلانات عن بدء الإحصاء ورأيت بطاقات توزع على بعض المغاربة التابعين لقناصل أجنبية، ولكنني لا أذكر أنني أنا أو واحدا ممن أعرفهم كلف يوما ما بملء بطاقة عن عدد الأفراد الذين هم في منزله، ولكنني كنت أندesh دائما حينما تمر بضعة أيام على إعلان بدء الإحصاء وإذا بالصحف تنشر نتيجته.

والحقيقة أننا إذا نظرنا للمغرب الأصلي وجدنا أن الاستعمار قد نقص من أطرافه، وطبعا أن الأقاليم المقتطعة من بلادنا لم تكن فارغة، وهذا ما يؤكد ضياع عدد كبير من المواطنين الذين هم من العنصر المغربي ولكنهم من جنسية غير مغربية، كما أن ما يمكن أن يكون ربحناه من الأمن الداخلي لا يفي بقدر الضياع الذي حصل في حروب المقاومة أولا وفي الحروب العامة ثانيا والحروب الداخلية ثالثا.

لقد كان سكان المغرب يقدرون بأربعة عشر مليوناً في القرن الماضي. فهل تحتوي مناطق المغرب اليوم على هذا العدد. أما الهجرة الأجنبية فهي وافرة نسبيا. لأنها تصل إلى زهاء نصف مليون من الأجانب. ولكنها لا تضر لو لم تكن لها صبغة الاستعمار الاستيطاني المزود بسوء النية. وهناك خطر آخر هو هجرة سكان القرية المتدفقة للمدينة. وهجرة العاطلين للبحث عن العمل خارج البلاد.

إن بلادنا قادرة على أن تكفي سكانها، وتضمن لمن يزداد من أبنائها حياة ريفية. وإن النظر في تقوية عدد السكان لا يتحتم إلا بعد أن يقع تحسين حالة الأجيال الحاضرة الحية، فما دامت الأغلبية الساحقة من المواطنين غير متمتعة بوسائل العيش لن يكون البحث في تقوية العدد إلا من الأشياء السابقة لأوانها.

إن كل إصلاح اجتماعي يقوم على تحسين حالة الأفراد المادية والمعنوية وهذا يتوقف على تكوين الوجدان العالي في أنفس المسؤولين من رجال

أدوائنا التي أوجزناها وسنعود إليها من بعد. وبذلك فلن نحتاج لأكثر من تذكير أمتنا بضرورة التفكير في إصلاح ما أفسدته الأجيال من مجتمعتها الذي حاد عن مثلها السامية. ولكن كيف يمكنها أن تعالج ما أفسدته الأجيال؟

إن الحلول التي تعرض عادة عليها سواء فيما تقرأ من صحف أو فيما تدعى إليه من برامج لا تتجاوز في نظرنا الحلول السطحية التي لا تقضي على جرثومة الأدواء، وهي في الحقيقة بمثابة المخدرات التي تزيد في إعضال الداء في الوقت الذي تخفف فيه من حدته. إن ما اعتدنا سماعه في حل مشكلة الفقر هو الدعوة إلى الصدقة أو تنظيم الإحسان على أبعد تقدير. ولكن ما قيمة هذا العلاج بالنسبة إلى المريض؟ إنه تهدئة وقتية لا تتجاوز ما يحمله اسمها من معنى الإسعاف. ولقد قال لي مرة العلامة «ماسينيون» في القاهرة: «إن المصريين يعتقدون أن تأسيس المبرات كاف لحل معضلة البؤس عند الفلاح المصري وهو غلط كبير» ولكن المصريين ليسوا وحدهم في هذا الغلط؛ بل يشاركهم غيرهم من الشعوب التي لا تريد أن تحدث ثورة في تفكيرها الخاص بالفوارق بين الطبقات.

وهناك إرشادات أحسن من هذه يدعو إليها أو يقوم بها الكثير، وهي محاولة القضاء على بعض الأمراض أو التنقيص من عدد المصابين بها، ولكن هذه الإرشادات مهما كانت نافعة فهي لا تكفي لتجث جرثومة الداء. إن المشاكل الاجتماعية أخذ بعضها برقاب بعض، وأنه إما أن يقضى عليها جميعا ويحتاط من أسباب العودة للوقوع فيها بعد ذهابها أو تبقى قائمة لا مناص من إلماها. فتقليل عدد المرضى بمعالجتهم لا يضمن لهم أنفسهم عدم الوقوع في المرض ثانية فضلا عن أنه لا يمنع من إصابة غيرهم بالداء. ولذلك فالوقاية العامة أفضل من المعالجة كما يعبر الأطباء. وتأسيس بعض المدارس لا يكفي لحل مشكلة الأمية في المجموع. وهناء طبقة ما لا تسد حاجة الطبقات الأخرى والقضاء على الجهل والأمية تماما لا يكفي إذا لم تصبح تربية عامة وتكليف ذهني وإعداد للحياة.

إن كل مشكلة تتضمن في طيها عديدا من معضلات المجتمع؛ فالطلاق مثلا يقدر أن يحمل في باطنه الأرامل والمومسات والأميين والمتسولين والعاطلين عن العمل. والحرب تستطيع أن تحمل معها ذلك

الحكم والعاملين من رجال الإصلاح، وغرس هذا الوجدان وتكوين الحماسة من حوله في نفسية الشعب بسائر طبقاته.

كيف نفكر بالمجتمع المغربي

إن العرض الذي قمنا به في الفصل السابق يبين بوضوح كثيرا من المشاكل الاجتماعية والأدواء العامة المحدقة بمجتمعنا، ولكن معرفة هذه الأدواء وحدها لا تكفي لوضعنا في الطريق التي نبحث في علاجها، بل يجب قبل كل شيء أن تكون في نفوسنا وفي نفوس أبناء قومنا شعورا كافيا بها ووجدانا عاليا بضرورة إصلاحها. إن الأمراض الاجتماعية لا تعد من قبيل الأدواء أو المشاكل إلا بالنسبة للمثل العليا والقيم العظمى التي يؤمن بها الشعب، أي إلا إذا عارضت رغبات الأمة وعاكست اعتبار الجميع، فالمجتمع الذي لا يقدس العلم لا يعتبر الجهل بالنسبة إليه مشكلة؛ فالهيئة الصوفية التي تعتبر الثقافة أداة للبعد عن الله لا يمكن أن تطلب منها الشعور بالمعرفة والتألم من أجل فقدانها، والعصبة الزاهدة التي لا ترى للدنيا قيمة ولو كقنطرة للآخرة لا يمكن أن تحس بمصيبة البؤس، وبذلك لا يمكن أن تعد الفقر في وسطها مشكلة من مشاكل الاجتماع، والشعب الذي يعتقد في قوة الأسر إلى الحد الذي يضعها موضع التقديس لا يمكن أن يعد الأوتوقراطية أو الاقطاعية مشكلة. وهكذا فالمجتمع الهندي قبل أن يجد عقيدته الديمقراطية أو يستعيرها من الغرب كان يعتبر المنبوذين طبقة محتقرة من نشأتها الأولى. وكان المنبوذون أنفسهم لا يفكرون في أي استنكار لهذه الحال؛ لأن وجدانهم كان راضيا بها؛ فلم تكن قضية المنبوذين مشكلة في المجتمع الهندي طيلة المدة التي لم يحدث فيها وجدان جديد. وإن فالمثل السامية لمجتمع ما هي التي تحدد مشاكله وتميز أدواءه. ولأجل هذا الاعتبار تختلف المشاكل باختلاف البلاد ومقدساتها. وهذا ما حملنا من أول مرة على التنبيه إلى دراسة الحالة الاجتماعية المغربية بالمثل العليا التي جاء بها الإسلام؛ لأن ذلك ليس فقط شيئا طبيعيا بالنسبة للأمة المسلمة؛ ولكنه أيضا خير وسيلة لتقريبنا من الغاية التي نريدها هي تحديد المشاكل الاجتماعية المغربية وفقا لإرادة الأمة ورغباتها.

إن اعتماد الإسلام هو الذي سهل علينا معرفة

في قصورهم وعجزهم عن كل إبداع أو تكوين. ومع أن الإسلام كان ثورة اجتماعية على هذه العقول العتيقة إذ صرح بأن الله جعل للعبد حرية الاختيار بين النجدين وأنه خلقه ليبلوه كيف يعمل - فإن ما تسرب إلينا من الطوائف الأخرى أثر على عقول رجالنا في عهد الانحطاط حتى أصبحنا نعتقد معارضة الدين لكن وقاية من الأدواء أو نظر في إصلاح الأحوال لأن الواقع كله مقدور.

إن هذه الواقعية الجبرية أول ما يجب أن يزول من تفكيرنا العام وذهنية أبناء قومنا، وذلك بتفهم الأمة أن عقيدة القضاء والقدر ليست في الإسلام إلا تفسيراً لما وضعت عليه طبائع الأشياء وجبلت عليه نواميس الكون؛ فالواجب هو أن يحملنا على تغيير ما بأنفسنا لنتمكن من تغيير أحوالنا.

إن ما نراه من تنازع بين المذاهب العصرية على اختلاف ألوانها ليس في الواقع إلا وسيلة من وسائل التمحيص لمثل الاجتماع العليا بواسطة التجارب الإنسانية. ولذلك فالواجب هو أن نقوم نحن بهذا التمحيص وفقاً لتجاربنا وتجارب غيرنا.

وأول خطوة في هذا السبيل هو تعيين المثال ووضع الأهداف، ونعتقد أننا متفقون في هاتين النقطتين؛ لأن هدفنا هو تكوين مجتمع مغربي صالح جدير بتراثه وبما يصبوا إليه من مستقبل رفيع، وذلك لخير الإنسانية. فيجب أن نعمل بكل ما في المستطاع لبت هذا الهدف في النفوس حتى يبعث فيها الشعور العام به ويؤلبها لخدمته. ولنشر هذه الفكرة يجب استخدام كل ما في متناولنا من مؤسسات اجتماعية عتيقة أو جديدة.

ولكن هذا الهدف العام لا بد من تحليله بحسب العناصر التي تتكون منها مناطق العمل وإعداد المال والرجال للقيام به وسنحاول في الفصول المقبلة إعطاء التوجيهات في كل ناحية من نواحي العمل وعلى هيئاتنا ورجال الإصلاح في وطننا أن يعوا إليها ويعملوا على تهيئة الوسائل لإنجازها.

إن التفكير بالمجتمع لا يتم إلا بإحداث الثورة الفكرية التي دعونا إليها، وإن التحرر الفعلي من خرافات الماضي وأباطيل الحاضر في مقدمة العوامل على الإصلاح والكفاح من أجله.

وأضعاف أضعافه من مصائب وأمراض. فالتفكير في المجتمع يجب أن يكون شعوراً عاماً بكل هذه الأدواء وعقدها وبواعثها لكي يتسنى للشعب أن يتخذ الوسائل الفعالة للوقاية منها وعلاجها.

إن التفكير بالمجتمع يستلزم الاستعداد لخدمته؛ وهذا ما يقتضي بالطبع السير وفقاً لتصميم محكم الوضع. والتصميم الاجتماعي يشتمل على تقرير المثل العليا ثم الطرق التي تؤدي إليها ثم أسلوب إدارة هاتين النقطتين. والتصميم هو الذي يعطينا نظاماً اجتماعياً أو قانوناً نرتضيه نحن طبقاً للمشاريع التي نخلقها لأنفسنا. إن التصميم الاجتماعي محاولة من الإنسان لتوجيه مستقبله وفقاً لرغباته. والخلق السلوكي ليس إلا فائدة من فوائد هذا التصميم لأن قوانين الاجتماع لم تكتشف اكتشافاً وإنما وضعها الإنسان طبقاً لما آمن به من مثل. إن واجب كل مواطن هو الإيمان بالمثال الاجتماعي ثم دراسة أحسن المناهج لتحقيقه، وبذلك يمكن أن يفكر بالمجتمع الذي يحيا فيه تفكيراً صحيحاً يهيئه لخدمته.

إن فكرة التطور بما فيها من تقدم ومتابعة هي التي كانت الباعث على خلق التصميمات في نظر علماء الاجتماع المعاصرين؛ لأن فكرة التطور لم تأخذ على أنها تغيير تلقائي، بل على أنها مصحوبة بشعور ونية، كما أن التقدم لم يؤخذ على أنه أمر مطلق ولكن على أنه شيء نسبي؛ لأن ما يمكن أن يكون تقدماً في نظر بعض الناس يمكن أن يعتبر تأخراً في نظر الآخرين. وهكذا فقد أصبح يعتبر بحسب الرغبة العامة التي تصحبه، فالتقدم إذن كل عمل يرغب فيه الجميع وهكذا يصبح هو نفس التطور المنشود في مختلف أدوار الحضارة الواحدة وكذلك المتابعة لا تعني المحافظة ولكن تقصد استمرار سير الأمة في درجات التطور وعدم انحرافها عن مثاليها الأعلى.

والذي يساعد على تكوين التصميم هو الإيمان بقيمة الأبحاث العلمية لأن هذه فتحت المجال للتحدث عما يمكن أن يقع قبل حدوثه، وبذلك أصبح في مقدرة الإنسان أن يتحكم في تيار الحوادث بوضع المناهج والقدرة على تحقيقها.

ويؤكد علماء الاجتماع أن تطور فهم الناس للدين هو الذي سهل عليهم هذه الاتجاهات؛ لأن العصور القديمة كانت تفهم الاعتماد على الله في معنى غير ما تريده الديانات، فأصبح الناس بذلك يعتقدون